

# صوت البحرين

## فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

### مفارقات الوضع الخليجي في مؤتمر فيينا

كان المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي نظّمته الامم المتحدة الشهر الماضي في العاصمة، فيينا، مناسبة لإعادة فتح ملف الحقوق المشروعة للناس في كافة بلدان العالم، والنظر في التجاوزات الهائلة التي تتعرض لها حقوق الانسان في غياب وسيلة الردع الفاعلة لمنع ذلك. وبعد مرور ٤٦ عاماً على صدور الاعلان الدولي لحقوق الانسان الذي طرح اطرا جديدة للتعامل مع حقوق الانسان بهدف تحريره من الجوع والخوف، ما تزال مفاهيمه بعيدة كل البعد عن التطبيق، وما تزال دول العالم تتنكر لاسبط مفاهيم تلك الحقوق ومنها الحرية والامن. ولهذا، فبينما كانت قمة الارض التي عقدت في شهر يونيه العام الماضي في العاصمة البرازيلية، ريو دي جنيرو، حاشدة بزعماء الدول في اكبر قمة شهدتها الكرة الارضية، لم يحظ المؤتمر العالمي لحقوق الانسان بشيء من ذلك. فقد اقتصر الحضور على ممثلين عن حكومات العالم من وزراء خارجية الى موظفين عاديين في الاجهزة الحكومية. السبب ببساطة ان حقوق الانسان موضوع وضع شائك ولا تريد الحكومات الالتزام بالمواثيق الدولية الخاصة بها، وخصوصا في البلدان التي لا تتوفر فيها الحريات الصحافية والسياسية، حيث يكون المجال مفتوحا لانواع المخالفات وانتهاك حقوق الانسان.

مؤتمر فيينا كان مناسبة للوقوف مع الذات على الصعيد الدولي. فالعالم وهو مقبل على نهاية القرن العشرين، فشل في تحقيق العدالة المطلوبة ويكفي هنا الإشارة الى صمت العالم على المجازر التي يتعرض لها المسلمون في العالم، وخصوصا في البوسنة والهرسك، حيث اصبح النظام العالمي الجديد الذي رفع جورج بوش شعاره، واصبحت مهمة متابعته ملقاة على عاتق بيل كلينتون، قائما على اساس «المصلحة الامريكية». فاذا تعرضت تلك المصلحة للخطر، تدخلت واشتغلن بكل ما لديها من امكانيات عسكرية، كما حصل خلال الاحتلال العراقي للكويت، اما اذا لم تتضرر المصالح الامريكية، فالموقف مناقض لذلك تماما. هذه المفارقة بين الشعارات والتطبيق سوف تكون اساس سقوط النظام الحالي على المدى البعيد طبقا للسنتن التاريخية في الممالك والامم، وقد دمر الله بني اسرائيل في سابق عهدهم لانهم «كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه». وهيمنة النظام الغربي اليوم على شؤون العالم وفشلته في منع انتهاك حقوق الانسان، حسب مفهومه الخاص، من عوامل التراجع ونهاية الحضارة الحديثة.

والحديث عن مسالة حقوق الانسان لها بعدها الخليجي المتميز. فاذا كان في دول العالم الاخرى مكان لشيء من المراقبة الشعبية والمحاسبة، فان دول الخليج خالية تماما من ذلك، ولا مجال لأي صوت معارض لاستمرار انتهاك حقوق الانسان. كما انه ليس هناك منطقة اخرى في العالم تنتهك فيها هذه الحقوق بشكل سافر وعلني مثل منطقة الخليج. ولذلك فهناك معارضة مستمرة لاطروحات حقوق الانسان القائمة على اسس المواثيق الدولية، يدعوى ان هناك عادات وتقاليد في الخليج لا تسمح بتطبيق تلك المواثيق. ويقصد من هذا ان النظام القبلي الحاكم في هذه المنطقة هو النظام الوحيد المنسجم مع تراثها ومنطلقاتها الفكرية والعقائدية. وبالتالي فان اية معارضة له يجب ان تقع باي اسلوب لانها تهدف لتحقيق ما هو خارج على الاعراف والتقاليد. فهنا مسالة الحرية هي الاساس الذي يقوم عليه النقاش حول مسالة حقوق الانسان. فالحاكم هو التجسيد العملي لتطلعات الشعب الخليجي، حسب المفهوم الرسمي في المنطقة. وهذا الادعاء لا يستند الى اي استفتاء او استطلاع للرأي، بل هو مفهوم مفروض من الاعلى وعلى الشعب القبول به، ومن يعارضه يتعرض لاقسى انواع العذاب والتنكيل. فهي بالتالي حلقة مفرغة لا تنتهي ما دام النظام السياسي الحالي قائما. في مؤتمر فيينا، حضر بعض المسؤولين الخليجيين، مثل الامين العام

البقية على صفحة ٤

### سرقته الكويت والكويت

الجريمة في ازدياد مضطرد منذ نهاية الثمانينات. واصبح من الاعتيادي ان يسمع المرء عن سرقة السيارات والمنازل بعدما اختفت طاهرة السرقة منذ مطلع السبعينات. اما هذه الايام، فالاختلاسات وكتابة الصكوك المزورة اصبحت اخبارا يومية يتداولها الناس. فخلال عيد الاضحى حدثت سرقة كبيرة لبنك البحرين والكويت بلغت قيمتها ٦٧٥ مليون دينار. الصيد المتداول ان الخزنة لا يمكن فتحها الا من قبل شخص مقرب من الادارة. فكل شخص لديه رقم سري لا يعرفه الاخر ولديه مفتاح ليس لدى الاخر. فاذا كانت الخزنة قد فتحت فان الاحتمال ان هناك من له علاقة بالسلطة العليا في البنك. ولكن هناك احتمال اخر بان الاموال لم تدخل الخزنة اصلا. وانما دخلت على البوق وخرجت على الورق في الوقت الذي تم تحويلها بطريقة اخرى.

### هندرسون الى العلن

لم يعد هندرسون الضابط البريطاني الذي رأس المخابرات منذ ١٩٦٦ شخصية سرية، فهو الآن يصاحب وزير الداخلية في كل مناسبة وتنتشر الصحافة المحلية صورته مع افراد العائلة الحاكمة. في عددها الصادر في ٢٧ مايو ١٩٩٣ تصدرت الصفحة الثالثة من جريدة «الايام» صورة تجمع وزير الداخلية ومجموعة من رجال الامن الذين تسلموا نوط الخدمة الطويلة. على يسار وزير الداخلية وقف هندرسون (اصلع الرأس) ببذلته المدنية ونظاراته السوداء.

### عقابا للكلمة

قامت حكومة ال خليفة باغلاق مكتب مجلة «الشروق» الاماراتية في البحرين الشهر الماضي بسبب بساطه. وهو ان المكتب رفض تسليم جهاز المخابرات نص المقابلة التي اجرتها المجلة المذكورة مع فضيلة الشيخ عبد الامير الجمري. واصرت الحكومة على المجلة تسليمها نص المقابلة التي كانت حول قضايا الحركة الاسلامية المعاصرة في منطقة الخليج والدول العربية الاخرى، بينما رفضت ادارة المجلة ذلك احتراماً للصحافة. وهذا يفند ادعاء وزير اعلام ال خليفة في الملحق الذي نشرته جريدة «الحياة» في ٢٢ يونيه الماضي عن البحرين. في ذلك الملحق صرح طارق المزيد ان حرية الصحافة مكفولة في البحرين!

### عاشوراء حكوميا وشعبيا

حاولت الحكومة الضغط على المواكب الاسلامية في البحرين من خلال منع رؤساء المآتم من السماح بتصوير مواكب العاء التي تخرج في ايام العاشوراء. وقد احتجمت معهم وطلبت منهم ذلك بعد ان اعلن علماء البحرين ثقتهم في الهيئة الحسينية. جاء ذلك في بيان اصدره العلماء ووزع في اثناء البلاد قبل حلول الشهر. وقد نوقشت مسالة المواكب الحسينية في مجلس الشورى الشهر الماضي واعتبر ذلك استفزازا لمشاعر المواطنين الذين تهتمهم المسالة بشكل مباشر. وكان تصميم الشباب على ممارسة دورهم كبيرا.

### استمرار الاستدعاءات

قام «نزار الفجر» بمدامعة منزل شاكر الحوري في الساعات الاولى من صباح يوم الاربعاء ١٦/١١/١٩٩٣ واقتادوه الى السجن، وكان رجال المباحث قد فتشوا منزله قبل ذلك بيومين ولم يجدوا شيئا. لكنهم عادوا بعد ذلك واعتقلوه، ولم يعرف شيء عن مصيره حتى كتابة هذه السطور. كما قام جهاز المباحث بتفتيش منزل نزار محمد علي القاري في الفترة نفسها، ثم استدعوه للتلعة بعد يومين كذلك.

وخلال شهر مايو استدعت المخابرات كلا من حسين علي منصور البصري وعبد الحسن علي احمد (من قرية مقابا) ومحمد سلمان احمد (مقابا) ومحمد علي حميد (مقابا)، وجعفر الجصاص (من جد حفص) والسيد هاشم الحلبي (من جد حفص). ومن الدراز استدعي كل من محمد جعفر وسلمان يوسف والشيخ حسين الكرف. اما من النامة فقد استدعي السيد احمد السيد نعمة وجميل العكيسة وتعرض الجميع للامانة والتحقيق والتهديد.

كذلك استدعي الشيخ محمد خوجسته في يومي ٢٩ و ٣٠ مايو بعد عودته من زيارة الى ايران، وحقق معه حول علاقته بفضيلة الشيخ عيسى احمد قاسم.

وفي الاسبوع الثالث من يونيه استدعي حبيب خليل ابراهيم (جد حفص) وحقق معه واطلق سراحه لاحقا. كما طلب منه الانضمام الى جهاز المباحث ولكنه رفض ذلك باصرار.

وفي ١٩ / ٦ استدعي الشيخ حسين المحروس وحقق معه حول الشيخ عيسى احمد قاسم الذي يدرس الآن في مدينة قم الايرانية. وكان الشيخ المحروس في زيارة الى ايران مؤخرا.

## حتمية التغيير

صدر كتاب « GLOBAL INTERESTS IN THE GULF » عن جامعة اكستر (مركز دراسات الخليج العربي) ( IS BN 0 58989 ) ( 3782 ) يحتوي على اربعة عشر بحثا مقدمة من عدد من الباحثين المتخصصين والسياسيين المهمتين بشؤون منطقة الخليج. يتحدث الفصل الاول عن تاريخ منطقتين تجاريتين (سيراف وهرمز) وعن تاريخ الحركة التجارية وبريطانيا والقرصنة في مطلع القرن التاسع عشر. ويتحدث الفصول الاخرى عن النفط واستقدام العمالة الاجنبية وعلاقات الدول الخليجية مع الهند والدول الغربية واليابان وامريكا وروسيا ومصالح كل واحدة منها في الخليج وكيف ينظر العالم لهذه المنطقة الاستراتيجية. وفي ما يلي تلخيص للبحث الرابع عشر الذي يتحدث عن حتمية التغيير في الخليج.

في الفصل الرابع عشر يتحدث جون تاونزند (John Townsend) عن حتمية التغيير ويشير الى وجود ثلاث ظواهر ذات اثر كبير على الدول الخليجية العربية المحافظة. الظاهرة الاولى هي الاسلام الجماهيري والثانية انتشار روح الانتفاضة الفلسطينية والثالثة تحول اوروبا الشرقية من الدكتاتورية الاشتراكية. وتتلقي هذه الظواهر مع قاعدة مشتركة وهي اعتماد كل واحدة منها على الشعب وهي حركات جماهيرية ادت الى خلع زعماء. ان نجاح اية الله الخميني في ايران لم يكن ممكنا لولا تحديه بلسان حال الشارع وتعبيره عن ارادة الجمهور العريض من الناس. وبالرغم من اختلاف الظهور الثلاث من الناحية الفكرية الا ان كل واحدة منها لها من الايجابية البنائية وتتشترك جميعا في هدف اساسي: ازالة وضع سياسي يتسم بالاتوقراطية والتسلط والمناورة (ان صغ التغيير) ولا يمتلك تمثيلا شعبيا وغالبا ما يعتره الفساد. الظواهر الثلاث تلتقي في هدف ازالة هذا الوضع واستبداله بنظام يخضع للمحاسبة الشعبية.

وهذا الاتجاه يزيد من حدة التوتر بين المؤسسات الحاكمة في الخليج والحركات الشعبية. لقد اعطت اموال النفط القدرة لدول الخليج على تطوير الحالة المادية للمجتمع. وفي خلال فترة امتدت لآكثر من جيل واحد بقليل، تم نقل مجتمعات تعيش ادنى مستويات الفقر والتخلف في العالم الى اعلى مستويات الغنى والرفاهية. فقبل ٢٠ سنة فقط كانت المسافة بين منطقة واخرى تستغرق اياما لقطعها على ظهور الجمال، والرجل الذي لا يوافيه الاجل بعد مرور اربعين صيفا حارا يعتبر ذلك رحمة من الله، والاباء كانوا يتوقعون موت ٣ من ٤ اطفال يولدون لهم، وحتى الامراض السهلة المكافحة مثل التارخوما التي تحدث بسبب قلة الفيتامينات وانتشار الذباب، كانت تقضي على الناس، لم يكن هناك مدارس او مستشفيات، والناس يقهرهم الجوع والجهل والعزلة عن العالم. ولم يكن هدف سوى البقاء رغم الظروف، ولم يتم تحقيق ذلك الا عبر الالتزام الصارم بقواعد بسيطة للتعامل بين الافراد الذين لا يمكنهم العيش بسلا مع بعضهم البعض ومع جيرانهم الا بوجود رجل ذي سلطة نافذة بحد السيد والهيبة الشخصية ومكر السيادة. هكذا كان النظام السياسي الذي يلائم الوضع المادي السائد آنذاك. ولا ننسى ان المعاملات بين الناس ومن اجل تكون مقبولة، كان على السياسي الفطن ان يلجأ للجانب الديني لدعم سلطته بشأنها. ولم يكن للانسان العادي اي مجال لاختيار غير القبول بالنظام السياسي السائد من اجل البقاء. جاء النفط وغير كل شيء. قضى على الجهل والمرض وقرب المسافات واقام التجارة وانعش الحياة الاقتصادية ونقل المجتمع من حالة السعي للبقاء الى السعي لاختيار افضل وسائل العيش. كل هذا حدث الا ان التركيبة السياسية بقيت كما هي ولم تتغير. هناك عدد متزايد من شباب الخليج الذين يطرحون التالي: لقد حصلنا على تعليم واسع في افضل الجامعات العالمية التي تحثنا على التفكير في انفسنا وتحدي العادات المألوفة. والمعلم الحديث يعطي القابلية لساسة وتحدي التصورات. لماذا اذن لا يسمح لنا بمناقشة كيف تدار بلدنا. ليس بالضرورة من اجل اجراء تغيير راديكالي ولكن للتعرف على السياسات الاقتصادية والسياسات التي تمس

كل حالة لم يكن الامر كذلك، عندما حرك الاسلاميون الساحة ضد الحاكمين.

ان التغييرات السياسية في الكويت (مزيد من الديمقراطية) سوف يتم حصرها في حدود الكويت. ولكن لو حدث تغيير سياسي في السعودية، فان الدول الخليجية المحافظة لن تستطيع ان تحافظ على شكل نظامها.

ان الحل الذي تلوح به الحكومة السعودية منذ مقتل الملك فيصل ١٩٧٥ انها عازمة على انشاء مجلس شوري معين سوف يتم الاعلان عنه في الوقت المناسب. وقد تم انشاء المبني الخاص بالمجلس منذ سنوات ولكن لم يتم تعيين المجلس. الامر الاساسي الذي تخشى منه السعودية هو المحاسبة الشعبية رغم ان الحكومة تحاول بين فترة واخرى ان تقدم شرحا وتفصيلا حول سياستها الاقتصادية، ولكنها لم يتم ايدا مناقشتها بصورة جدية.

فالحكومة السعودية مثلا تخشى ان تفتح المجال لمناقشة قضايا اساسية مثل مالية الدولة ومشكلة المياه المستقبلية، لانها تخشى من تشجيع عامة الناس المطالبة بالمشاركة السياسية. ويغض النظر عن كفاءة افراد العوائل الحاكمة في البلاد ومعرفتهم في اتخاذ القرارات فان عليهم اجراء تغييرات سياسية موازية للتغييرات الحاصلة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الخليجي. والتغييرات لا ينبغي ان تكون بواسطة العنف. ولكن اذا صرت العوائل الحاكمة على سياسة حماية ملك العائلة وفضلتها على المصلحة الوطنية العليا فان على العوائل ان تتوقع ازاحتها من الحكم بوسائل شعبية.

المجتمع. فالحكومة تخبرنا القليل، والاحصاءات المنشورة ليست دقيقة، وما نطلبه هو منبر وطني للحوار. هذا ملخص ما اجريناه من حوار مع العديد من المثقفين طوال ١٢ شهرا. عندما نطرح هذا الحديث على المسؤولين في الخليج نرى ان القليل منهم يهتم بمثل هذا الطرح، والبعض يتهم الايدي الخارجية في تحريضه. ولكن هناك فئة قليلة من المسؤولين مستعدة للاستماع ولكنهم يقولون ان الكلام هذا يأتي من مجموعة المثقفين الذين درسوا في الغرب افكارا بصورة مغلقة.

هذه النظرة تؤمن ان الاغلبية الصامتة في الخليج تحترم حكماها وانها لا ترغب في شكل اخر للحكم وانها ممنونة للمنع والاموال التي جاء بها النفط وان النعم ستستمر هذا بمشيئة الله. وتدافع المؤسسة الحاكمة في الخليج عن نفسها بالقول بان اسلوب المشورة القائم على حضور مجالس الحاكم والتحدث اليه مباشرة هو الاسلوب الامثل. يصير كبار الوزراء في الخليج على مقولة ان ما حدث في مناطق اخرى من العالم لا يمكن ان يحدث في دول الخليج لان قوة الروابط بين العوائل الحاكمة والشعب من خلال المجالس المنزلية المفتوحة تحول دون ذلك. ولكن المراقبين يمتنون ان ما يسمعونه من هؤلاء الوزراء لصقح.

لقد كان شاه ايران على تمام الاعتقاد ان علاقته بشعبه عميقة كما كان السادات يعتقد ذلك. ولكن في

### دلالات سلبية لانتخابات غرفة التجارة

غرفة تجارة وصناعة البحرين هي المؤسسة المهنية الوحيدة التي تحظى بانتخابات مجلس ادارتها بحماس كبير في بلد تمنع حكومته اي نوع من الاقتراع الحر. وكانت انتخابات الغرفة هذا العام متميزة حيث شارك فيها اكثر من ١٢٠٠ عضو مقارن ب ١٠٠٨ شخص في العام الماضي. وكان عدد المرشحين ٣٧ شخصا انتخب منهم ثمانية عشر عضوا اداريا بينهم امرأة واحدة هي الدكتورة ثريا آل صقر وخمسة اعضاء آخرين يدخلون مجلس الادارة للمرة الاولى.

ويبدو ان الازمة الحكومية على الغرفة وادارتها قلصت في الاعوام الاخيرة من فعاليتها، الامر الذي منع الكثير من التجار من المشاركة في اعمال الغرفة. فهناك اكثر من ٤٠ الف سجل تجاري بينما لا يتجاوز عدد اعضاء ال ٤٠٠٠. ونصف هذا العدد لم يسد اشراك العضوية، الامر الذي منع الكثيرين منهم من المشاركة في العملية الانتخابية الاخيرة.

الادارة الجديدة تجد نفسها في موقف حرج على عدة اصعدة. فهي مطالبة من الاعضاء بتحسين الظروف التجارية في البلاد وذلك بموقف التدخل الحكومي في اعمال الغرفة من جهة وحمل آل خليفة على عدم مضايقة الناس في ارضاقهم عن طريق منافستهم غير المتوازنة في الحصول على المشاريع الحكومية وتمثيل الشركات الاجنبية. وهنا يجد اعضاء الادارة انفسهم في مواجهة كاملة مع رئيس الوزراء الذي يمتلك شركات عديدة واسهما كثيرة في شركات اخرى، وهذا تحد كبير ليس مضمون النتيجة.

ومن جهة اخرى، فهناك الكساد الاقتصادي الذي يضر البلاد ويمنع النمو والنشاط وهي مشكلة مزدوجة ناتجة عن سياسات الحكومة في كثير من جوانبها. فالعمالة الاجنبية تضغط على الحياة الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وتؤدي الى توتر غير قليل، في الوقت الذي تتردد الحكومة فيه عن تبني سياسات جديدة تشجع العمالة المحلية وتقلل جشع افراد السلطة الحاكمة. فاذا كان هناك ١٢٠٠ ناخب من اصل اكثر من ٤٠٠٠٠ شخص يعمل في التجارة اي نسبة ٣ بالمائة فقط، فان ذلك يعكس الازمة الاقتصادية في البلاد. خصوصا وان التجار مثيرمون من سياسات الحكومة على اكثر من مستوى..

### الافراج عن ١٠ سجناء

بمناسبة عيد الاضحى المبارك، افراج الامير عن ١٠ اشخاص من مجموعة ال ٧٣ بعد ان قضوا قرابة اثني عشر عاما من اللدة التي حكم عليهم بها بالسجن وهي خمسة عشر عاما. والذين افراج عنهم هم: محمد ابراهيم يوسف صالح ومحمد ملا علي ومكي يوسف (من قرية دمستان)، وعبد الرسول آل نوح (من النعيم)، وعلي ناصر ابو حسان (توبلي) وعبد الحسين الموسوي (الغريف)، وعبد الكريم علي بحر (المنامة) وعبد الله احمد يوسف (الحجر) وابراهيم عبد الرسول (الدار).

وقد قضى هؤلاء الشباب اهم مراحل حياتهم بين القضبان بتهم ملفقة، ولم تلتفت الامير الى قضيتهم الا بعد ان اكلوا الجانب الاكبر من فترة سجنهم.

### اعتقلته السعودية ثلاثة ايام

اعتقلت السلطات السعودية فضيلة السيد علوي الشهركاني لمدة ثلاثة ايام خلال فترة الحج الاخيرة. والسبب انه رأى الشرطة السعودية ومعهم مجموعة ممن يسمون «الأميرين بالمعروف» يجرون امرأة إيرانية من شعرها وهي تصرخ وتستغثت فقال لهم: «لو ان الملك كان هنا لانك فعلكم هذا». فما كان منهم الا ان اقتادوه الى المعتقل وبقي هناك ثلاثة ايام. ثم استدعوا الشيخ احمد العصفور وهو احد اعضاء بعثة الحج البحرانية واستجوبوه ١٢ ساعة ثم اطلقوا سراحه. حدثت الحادثة في المدينة المنورة... هذه هي الطريقة التي يعمل بها حجاج بيت الله الحرام.

### جريمته انه تجاوز خليفيا

عقيل جعفر السقاي شاب في مقتبل العمر ذاق طعم السجن ٢٥ يوما الشهر الماضي لانه تجاوز احد ابناء الشيوخ في سيارته. فنزل الشيخ مع جلاوزته وضربوه واقتادوه الى سجن الصورة ثم سجن القضيبية حيث لاقى من العذاب الشيء الكثير. وهذا السجن معد للمعتقلين المطلوب معاقبتهم. وقد هدد السيد عقيل وطلب منه ان لا يخبر احدا بما حصل له على ايدي الجلاوزة.. كما طلب منه دفع كفالة مقدارها ٢٥٠ دينار وهو ينتظر المحاكمة.

## ماذا قال رئيس الوزراء لمجلس الشورى؟

عندما كانت حرب الخليج الثانية تقرب من ساعة الصفر وكانت قطر تشدد من حملاتها على البحرين استدعى رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة عددا من وجهاء وتجار البحرين للتحديث اليهم والتعرف على وجهة نظرهم فيما لو تعرض النظام لهزات سياسية. تجرأ احد الحاضرين وسأل رئيس الوزراء عن الحكمة في توظيف اجانب في مناصب هامة وحساسة في اجهزة وزارته الداخلية. استشاط رئيس الوزراء غضبا وسأل السائل: كم هندي عندك في اعمالك؟ رد عليه: لدي عدد منهم استعين بهم في مختلف اعمالنا. فقال له رئيس الوزراء: هل سالتك يوما لماذا توظفهم؟ ولماذا لا تستبدلهم ببحرينيين؟ سكت الجميع بعد ان فهموا مغزى قول رئيس الوزراء. فالحكومة في نظر خليفة بن سلمان شركة خاصة تملكها العائلة الحاكمة، وعلى هذا فهي توظف من تشاء وتقبل من تشاء ولا حق لاحد في محاسبتها عن املاكها الخاصة. بهذا المنطق تتعامل العائلة الحاكمة مع ابنا الشعب. ولذلك فليس مستغربا ان يخرج رئيس الوزراء بتعريف جديد للوظيفة اثناء كلمته التي القاها في الجلسة الختامية لدور الانعقاد الاول لمجلس الشورى الذي عينه الامير في ديسمبر الماضي.

يقول رئيس الوزراء: «ان السياسة ليست احاديث تقال، ولا خطب تلقى ولا منابر للمزايدة، كما انها ليست احزابا تحركها مصالح قاصرة واهواء خاصة وربما اطماع خارجية.. انما

العمل السياسي هو الوطنية الصادقة كما ينبغي ان تكون فلسنا بحاجة ايها الاخوة الى سيادة لا ترعى مصالح هذا البلد العزيز ولا تدرك ما يحيط به من ظروف وما يواجهه من تحديات ولسنا بحاجة الي من يعي الظروف التي مرت بنا وما زالت ترويض بنا..»

لا بد ان رئيس الوزراء تذكّر الايام المريرة التي مرت به ايام المجلس الوطني العام ١٩٧٥ عندما بعث برسالة الى اخيه (الامير) يشتكى فيها على اعضاء المجلس الوطني. كان ملخص شكواه ان المجلس عرقل برامج الحكومة عبر مناقشة سياسات الحكومة ومساواة الوزراء والاعتراض على القوانين. لم يصدق احد هذه الادعاءات، خصوصا وان الساحة السياسية كانت متفقة على مواقف موحدة تجاه قضايا هامة كالميزانية والغلاء والعلاقات العمالية والحقوق السياسية.

وكانت جميع الكتل البرلمانية تقف صفا واحدا ضد قانون امن الدولة غير القانوني، وبعد يوم واحد من توجيه رسالة الشكوى استجاب الاخ الاكبر (الامير) للطلب وحل البرلمان الذي ينص عليه الدستور. ومنذ ذلك الحين وليومنا هذا تماطل العائلة الحاكمة في الاستجابة للمطالب الشعبية العادلة باعادة العمل بالدستور ولكن العمل بالدستور يعني السماح بالمحاسبة والمراقبة للحكومة التي يشغل افراد الاسرة الحاكمة فيها ثمانية مناصب وزارية من بين سبعة عشر منصبا وزاريا. بالاضافة الى ذلك

فان افراد آل خليفة يتراسون خمس مؤسسات حكومية بمستوى وزارات، كديوان الموظفين والاحصاء والهيئة البلدية والمؤسسة العامة للشباب والرياضة. بمعنى آخر فان افراد العائلة الحاكمة الذين تبلغ نسبة عددهم للسكان اقل من ١٪ يسيطرون على اكثر من ٥٠٪ من الحكومة. كما يسيطرون على القضاء ومؤسسات الرياضة والتجارة.

وال خليفة ينافسون حتى صفار الباعة في تجارتهم وفي امتلاك الاراضي ولا يضيعون اية فرصة ولا يتركون اي مجال الا وتسلطوا عليه. فالجزر الجميلة التي تحوط بالبحرين سيطر على كل واحدة منها احد افراد العائلة. وحتى الشوارع والامن والمناطق تسمى باسم احد افراد العائلة الحاكمة. وعندما تم تقسيم البحرين الى مناطق في بداية الثمانينات تم تخصيص ٤٢٪ من ارض البحرين لمنطقة الرفاع التي تسكنها العائلة الحاكمة.

نقول كل هذا للاستشهاد بما قاله رئيس الوزراء. فنحن نتفق معه حين يقول بان السيادة ليست احزابا وتحزبا تحركها مصالح قاصرة واهواء خاصة. نحن نتفق معك ولو لأول مرة فيما تقول. فالسيادة لا بد ان ترعى مصالح الوطن لا مصالح فئة معينة، سواء كانت تلك الفئة عائلة او حزبا او دولة اجنبية. ونحن معك بان العمل السياسي هو «الوطنية الصادقة» ولوانك لم تشرح ماذا تقصد بالوطنية. فنحن نفهم الوطنية بانها خدمة الوطن واهله ورعاية مصالحه والغذاء من اجله. اما اذا كنت تقصد بالوطنية التسبيح بحمد العائلة الحاكمة والانضمام الى جهاز المخابرات، فانا نستميحك العذر لنعاود الاختلاف مرة اخرى.

## مجلس الشورى انتهى رغم وجوده

كانت معدومة تماما. ففي الشهرين الاولين بعد تدشين المجلس في يناير الماضي، قام بعض الاعضاء بزيارة بعض عوائل المهجرين، طالبين منهم اوراقا خاصة بابنائهم وذلك للقيام بحملة في المجلس للضغط على الحكومة لانها مهزلة التهجير. ومع ان اغلب الذين تم الاتصال بهم من العوائل كان مترددا، فقد كان حماس الاعضاء للمشروع كبيرا، الامر الذي دفع بعضهم للتجاوب بتقديم المعلومات المطلوبة. مثل تاريخ مغادرة البلاد، ومكان تواجد الشاب خارج البلاد والدرجة العلمية التي تحصل عليها... الخ.

ولكن سرعان ما تبخر كل شيء. فالاعضاء وجدوا انفسهم في مواجهة مع رئيس الوزراء ومسؤولي جهازالمباحث، وانهموا بشكل قاطع ان عليهم ان يعرفوا حدودهم وان لا يتدخلوا في السياسة والا لقاوا ما لا يرضيهم. واصيب هؤلاء بالذهول لانهم ادركوا حجمهم الحقيقي اذذاك وعرفوا ان هناك خطوطا حمراء لا يسمح لهم رئيس الوزراء بتجاوزها. حتى ان احد مبعوثي رئيس الوزراء قال للاعضاء المذكورين (كان منهم احمد منصور العالي وعلمي الشرخات): لو كنا نريد من المجلس ان يتدخل في هذا القضايا لسعنا بانتخابات مجلس وطني طبقا للدستور. وحين صدر قرار العفو عن بعض المهجرين في عيد الاضحى الاخير، كانت الاسماء الواردة في ذلك القرار مغايرة تماما للقائمة التي قدمها الاعضاء، وفي ذلك دلالة واضحة ان جدول الاعمال في القضايا الحساسة اختصا للحكومة وليس المجلس، وقد صمت هؤلاء ولم يسمح لهم تعليق على ما حدث، الامر المؤكد هو ان هناك حالة استياء اعضاء المجلس لانهم فقدوا مصداقيتهم لدى الشعب ولم يستفيدوا من خضوعهم للحكومة.

الكثير من المراقبين البحرينيين يستغربون من سياسة الحكومة تجاه المجلس، ويتساءلون عن الحكومة من موقفها المتشدد تجاه صلاحيات اعضاء

«مجلس الشورى» الذي انشاه ال خليفة لاسكات المطالبين بتطبيق المواد الانتخابية في دستور البلاد فشل في تحمل مسؤولياته فشلا ذريعا. وهناك شعور بخيبة الامل من المجلس حتى بين اعضاءه الثلاثين الذين عينهم امير البلاد بنفسه. فقد اصبحوا يشعرون بانهم ليسوا سوى العوية بيد رئيس الوزراء الذي يعارض أي تحرك للإصلاح السياسي والاجتماعي في البلاد. كما ادركوا انهم مغللو الايدي واللسن تجاه ما لا يسمح رئيس الوزراء لهم بالخوض فيه. فجدول اعمال المجلس يعده مجلس الوزراء (بل رئيس الوزراء نفسه لان الوزراء الآخرين لا قيمة لهم امامه)، وهو جدول اعمال مختصر جدا ولا يمت الى القضايا الحقيقية في البلاد باية صلة.

في الاسابيع الاولى بعد تدشين المجلس، حاول بعض اعضاءه الظهور بمظهر القادر على عمل شيء ما، لتحقيق شيء من المصادقية. فهناك شعور عميق لدى ابناء الشعب بان الذين وافقوا على عضوية المجلس المعين فعلوا ذلك اما بدوافع شخصية طامحة او تحت الضغط والتهديد الذين مارسهما رئيس الوزراء وعصايته من آل خليفة. حتى ان احد الاعضاء كان يتحدث لـ «صوت البحرين» قبل اربعة اسابيع من تعيينه عن موقفه من المجلس المعين. وكان له في هذا المجال ملاحظتان، اولهما ان مجلسا يتم تعيين اعضاءه خارج اطار الدستور لا يمكن ان يكتسب شرعية سياسية، وبالتالي فهو ليس حلا لمشاكل البلاد. وثانيتهما انه شخصيا لن يقبل التعيين في المجلس معللا ذلك بانه ليس رجل سياسة. وحتى عندما سألته «صوت البحرين» عما اذا كان سيقبل التعيين، اجاب قاطعا: لا. ولكن عندما سئل لاحقا عن سبب قبوله بتعيينه عضوا، اجاب: لم يكن لدي خيار، لان التهديدات كانت اكبر مما اتصوروا!

المهم ان الاعضاء كانوا يبحثون عن رسائل لتحقيق شيء من المصادقية لموقفهم، ولكن يبدو ان الوسائل

المجلس. فقد كان الانطباع السائد لدى من يحسن النية في الحكومة ان آل خليفة سوف يسعون لاضفاء الشرعية على مجلس الشورى وذلك باعطاء اعضائه شيئا من الصلاحيات تظهرهم امام الشعب وكانهم انجزوا شيئا كان يستطيعوا تهية الاوضاع لاطلاق سراح السجناء السياسيين او السماح بعودة المهجرين، او تقليص العمالة الاجنبية وابدالها بالعمالة المحلية بعد ان تجاوز عدد العاطلين عن العمل ٢٠ الفا. ولكن تفكير آل خليفة ليس من هذا النمط فعقليتهم تتميز بالاستعلاء والاستكبار، وينظرون الى من يتعاون معهم باستهانة وعدم تقدير. وفي قرارة انفسهم لا يستطيعون التنازل عن أي صلاحية، مهما صغرت، لاي جهة اخرى من غير آل خليفة. ولذلك فقد نشروا ابنائهم في كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية، ونصبوا اطفالا في مناصب كبيرة لا يصعد اليها عادة في البلدان الاخرى الا ذور الخبرة.

المجلس هذه الايام مشغول بالنظر في قضايا ضيقة. فبعد ان اخفق في التوصل الى سياسات جديدة لتقليص عدد العاطلين عن العمل اصبح يبحث في مسائل هامشية مثل مسيرات الاسلامية خلال المواسم الدينية. وحيث ان هناك اعراضا في هذا المجال لا يمكن تجاوزها. فان الاعضاء سوف يدعون انه لولا تدخلهم في الموضوع لاقفحت الحكومة تلك الشعائر الدينية، والجميع يعلم ان الحكومة لا تستطيع ايقاف هذه الفعاليات الاسلامية بأي شكل من الاشكال. انهم يراهنون على استمرار جهل الناس بحقائق الواقع، وكنهم يخطنون اذا اعتقدوا ان بإمكانهم التأثير على سياسات آل خليفة تجاه القضايا الاساسية. وهم يعلمون ان مجلسهم غير شرعي لانه لا يستند الى أية مادة دستورية وان المطالبة الشعبية مستمرة باتجاه العمل الدستوري وانتخاب مجلس وطني، كما يعلمون ان ابناء الشعب ينظرون بازدياد الى هذا المجلس وانهم غير مقتنعين بأي دور ايجابي له. ففي غياب الحقوق المشروعة للشعب واستمرار الغاء دوره في صنع القرار، فالمجلس ليس الا محاولة لاختفاء الوجه القبيح للسلطة القمعية.

## معا... على الطريق

ما أقسى القمع وأسوأ اثره على معنويات البعض، وما أعظم اثره ايجابيا على نفوس آخرين، ما لي انظر الى رفيق درب وهو يتلاشى في حجم روحه وفكره واهدافه، ولطالما امتلأت ان يكون درب نضاله متواصلا حتى أخرج اياه من نفق الضيق الذي نسير فيه منذ ان وعينا دربنا. فلماذا يجنح نحو الهدوء والابتعاد عن المعركة ويقبل بان يعيش في شرفة آبت حشرات الأرض ان تعيش فيها. أليكون حب الحياة بهذا الأثر على نفوس الناس، وما هذه الحياة التي نعيشها ونحن لا نملك ان نتنفس الا بأمر السلطان، او نتحرك الا بأمر من أعلى المستويات، او نتفوه بكلمة الا بعد ان تلتفت يمتة ويسرة لنتأكد ان المخبرين مشغولون بأمر آخر. انظر الى وجهه وهو يتأقل في سماع اي كلام عن الجهاد والنضال والمرابطة، ويحاول ان يفرض علي حبيثا عن تكاليف الحياة وغلاء أسعار البقاء، وان البشر ليسوا هم البشر وان العالم لم يعد هو العالم الذي عرفناه من قبل سوريا.

لا أنكر ما يقول صاحبي، ولا أرى في الحديث عن ذلك عبثا، لان تلك هي موم الناس ومشاكلهم كل يوم. ولكن ما أرى الغضاضة في التشبث به هو تبرير الانتساب والهزيمة والاستكانة الى منطق الضنوخ والاستسلام. ولكن هل الاستسلام طريق السلامة؟ فطالما لقي الابطال مصرعهم، ليس وهم ينجازون عن عدوهم، بل وهم يقبلون أقدامه مستسلمين، حدث هذا في الماضي ويحدث اليوم وفي كل المجالات. لا نقول للناس بأن ينسوا انيهم تساهم تماما فالواجبة بين اسباب الحق وصاحب السلطة انما هو من أجل الناس وحياتهم وكرامتهم. ولكن الذي نراه صوابا هو ان لا تضعف الهمم وان لا يستأنس المجاهد بالخلود في النوم الدائم او الاستسلام المبين. فالكرامة هي أساس الوجود ولقد كرم الله بني آدم اذ أخرجهم من الظلمات الى النور ومنحهم

## الى المؤمنة المجاهدة

حملت مسورك صبر الأثير وصوت به نبرة الثائرين ودع ترورك في العاليات وقلب كبير يحوت الجميع وينبض حبا لكل الوجوه طلعت البرادي وكل الجبال وتدوين ان عيون النظام وماذا تقولين للأخريين عرفت مسورك في أخريتي فسانى اياك لا ترخصي ولم تقترب من حياة القصور ولم ان شخصك في الفاسقين ولكن عرفتك يوم الصمود لتدوين من شمعنا المستخام وتدوين لي قصة عن سجين وان القوائل نصر السجون ورغم الرزايا تسير الأياة نواجه ما يدعيه الطفلة يخونون عهدا يستورنا ويأبون ان يحكموا شمعنا ونسوق الجناهم حكمانا نظام اللبيلة رغم العتوب

الكرامة والنهوض والصمود. فثاة في ريعان شبابها، تمشي بعة وكرامة وشموخ، وتتحرك بقلب محترق في قضيةها، فان شئت فقل: سعية او ذات النطاقين او زينب، لا تخشى غضب الجلابة، فهي مجاهدة فاعلة تؤدي دورها من دونها تلك وتحمّل رسالتها بدون تراجع. تتحدث فتشعر من كلامها بالاصرار والثبات والسكينة والامان، وتسكت فتشعر في صمتها الاصرار والتفكير والتخيط، فهموها ليست كالأخريات ومشاكل العزوية والشباب أضر مشاكلها، فكل ذلك متروك لله سبحانه وتعالى بارادة ثابتة واستسلام مطلق لخالق السموات والأراضين. تتكلم فتشعر في نفسك بالصفر، وتخبرك عن قضية أمنا فلا

تملك الا ان تقفز من مقامك لكي لا يدرك الوقت وانت متعاس عن دورك وفاشل في واجبك.. إنها عطاء دائم ونشاط ينبض بالحوية ومن سواها ليسوا سوى أرقام لا تؤخر او تقدم. ايتها الفتاة المجاهدة اناك مبتلاة كاخوتك، ممتحنة كأمك، صابرة كفضيحتك، فلا تهني ولا تحزني، ولا تركهي الا لله ولا تستسلمي للجلادين والمعذبين، ولا يضريك ان تجدي نفسك متميزة عن خليلاتك، وحيدة في طريق الهدى و الجهاد، فانت الفائزة، والنصر لك ولأمك ولقضيحتك، ولسلامك، دين الحق والعزة والكرامة، فصبرا على الاذى حتى يتبلى الفجر، عندها تلتقي متصيرين.

## مفارقات الوضع - البقية

اعلن سبعة اشخاص عن تشكيل لجنة للدفاع عن الحقوق الشعبية في المملكة. فقد صدرت الفتاوي من قبل علماء البلاط تحرم تشكيل مثل هذه اللجنة، بينما امرت الحكومة بفصل كل اعضاء اللجنة عن وظائفهم واعتقلت عشرات المتعاطفين معها. فتشكيل لجنة من هذا النوع يعتبر، في العرف السعودي، خروجا على النظام، وتشكيكا في عدالته، لان خادم الحرمين الشريفين ساهر على تطبيق شريعة الله في الأرض، ولا شك ان وجود الهيئات الشعبية الكويتية عامل اثاره للنظام السعودي لانه يشجع على «تعمد» المواطنين السعوديين، كما حصل قبل شهرين. وكان هناك، بالإضافة الى الهيئات الكويتية، اشخاص وحركات من دول الخليج، وخصوصا البحرين، يعملون في مجال حقوق الانسان. ولكن هؤلاء جميعا يعملون خارج اوطانهم ولا يسمح لهم بالعودة، ووجودهم في الخارج من دلائل انتهاكات حقوق الانسان بشكل صارخ في دول الخليج العربية. ولا شك ان هذا الحضور الشعبي له اثاره، ويجب المحافظة عليه لانه يعطي القضايا المحلية التي يسعى النظام السياسي لغمرها ابعادا دولية وهو ما لا تحبه الحكومات. وبالتالي فان الامل الوحيد هو ان تساهم هذه المشاركات السياسية في المحافل الدولية في تكريس حالة الوعي الجماهيري بضرورة المطالبة بالحقوق المشروعة حتى لو كانت ضريبة ذلك المزيد من التعذيب والقمع، كما يحصل في البحرين. فبينما كان مؤتمر فيينا منعقدا، كان جلاوزة الامن في البلاد ينتقلون بين البيوت للتفتيش والاعتقال ثم التعذيب (انظر الاخبار في هذا العدد)، كل ذلك لابقاء الشباب في حالة خوف دائمة. ولكن الامر الذي كان واضحا من خلال المؤتمر ان أنظمة مثل أنظمة الخليج اصبحت تسبح ضد التيار العالمي وان الحجج الواهية لتبرير استمرار القمع لم تعد تلقى قبولا من الراي العام. لقد مضى زمن القمع وتكميم الافواه. وان الاوان لمن هو حريص على مصلحة الامة والوطن ان ينصاع لمنطق الحق والتاريخ، فيحترم حقوق الانسان.

لمجلس التعاون الخليجي، الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي، وزير خارجية السعودية الامير سعود الفيصل. وكان لسعود الالا الفيصل مفهومه الخاص حول قضايا حقوق الانسان يقوم على اساس رفض الاعلان العالمي لحقوق الانسان بحجة ان السلام يفرض حدودا على الحرية الشخصية وان هناك عادات واعرافا لدى المنطقة لا تسمح بقبول «المفهوم الغربي» لحقوق الانسان. وبينما يصير دعابة حقوق الانسان على ان هذه الحقوق «عالية ودائمة وغير قابلة للتجزئة»، يؤكد المسؤولون الخليجيون على جانب واحد من المعادلة وهي ان الانسان الخليجي متحرر من الجوع، وهذا التحرر من الجوع ليس بسبب السياسات الاقتصادية الناجحة، بل لان هناك ثروة نفطية كبرى فاضت كثيرا عن احتياجات العوائل الحاكمة ووصل شيء منها الى الشعب فانقذه من الجوع. اما جانب الخوف، الذي هو اساس المشكلة في دول الخليج، فلم يجشم الوزير السعودي نفسه عناء البحث فيه، لانه ينكر وجوده اصلا. بينما تقول الحقائق المتوفرة عن المنطقة غير ذلك وتؤكد وجود حالة اضطراب سياسي يظهر الى العلن احيانا ويبقى تحت السطح في اغلب الاحيان.

المفارقة المهمة في مؤتمر فيينا كانت وجود ممثلين عن لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في الكويت التابعة لمجلس الامة. ففي الوقت الذي يمنع تشكيل اية لجنة للدفع عن حقوق الانسان في اية دولة خليجية، كان اعضاء المنظمات الشعبية الكويتية المتخصصة في هذا المجال متواجدين بشكل نشط في اروقة المؤتمر، ولعل ذلك يعود الى حالة الحرية النسبية المتوفرة في الكويت في الوقت الحاضر، اي بعد انتخابات مجلس الامة، ولا شك ان وجود هذه الهيئات الشعبية في دولة خليجية امر مشجع ويبعث على الامل. لكن هذا الامل يتلاشى عندما نتذكر كيف ثارت ثائرة الحكومة السعودية في شهر مايو الماضي عندما